THE
CARTER CENTER

بيان كارتر السّابق للانتخابات حول العملية الانتخابية لسنة 2019 في تونس

التاريخ 9 سبتمبر 2019

يثني مركز كارتر على جهود الجهات القائمة على الإعداد للعمليّة الانتخابيّة في تونس التي اتّسمت تحضيراتها للانتخابات الرئاسية والتّشريعية المقبلة بالسّلاسة والفعالية وذلك خاصة بعد وفاة الرئيس المفاجئة التي استدعت تقديم موعد الانتخابات الرئاسية.

باعتبار المهلة المحدّدة بـ 90 يومًا لتولّي الرّئيس الجديد منصبه حسب ما يفرضه الدّستور، أقرّ البرلمان العديد من التّعديلات على القانون الانتخابي ليلائم هذا الأجل. وقد ضاعف التّاريخ الجديد للانتخابات الضّغوط على جميع الأطراف المعنيّة لإجراء الانتخابات في إطار زمني ضيّق وبكيفيّة تتوافق مع المعايير الدوليّة للانتخابات الدّيمقراطية ومع القانون الوطني. كما انّه على الرّغم من عدم وجود محكمة دستوريّة، تمّ انتقال السّلطة بسلاسة إلى الرّئيس المؤقّت، وبذلك تمّ تفادي حدوث الأزمة الدّستورية التي كانت مرجّحة.

قبل وفاة الرّئيس الباجي قائد السّبسي، أدخل البرلمان العديد من التّعديلات على القانون الانتخابي التي اعتبرت بمثابة استهداف لبعض المرشّحين المحتملين والتي كان من شأنها ان تشكّل قيودا صارمة على حقوق المواطنين التّونسيين في الترشّح للانتخابات. وتمّ بعد ذلك إحالة مشروع القانون إلى الرّئيس ليختِمَهُ ولكن لم يتمّ ذلك ليصير القانون نافذا قبل وفاته. وفي أواخر شهر أوت، اعتقلت السّلطات نبيل القروي الذي كان يعتبر من بين الأطراف التي استهدفتها التّعديلات للقانون الانتخابي التي لم يتم ختمها والتي كانت لتمنع فعلياً القروي واخرين من الترشّح للانتخابات. أصدرت محكمة الاستئناف بطاقة ايداع في حقّ القروي بناءً على تهم أُفرِزت عن تحقيق بدأ في سنة 2017. وتمّ رفض مطلب الإفراج عنه، كما تمّ رفض مطلب بعثة ملاحظة الانتخابات التّابعة لمركز كارتر لمقابلته في السجن. وعلى الرّغم من إعلان الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات أن ايقافه لن يلغي ترشّحه، فإنّ القروي غير قادر على القيام بحملته الانتخابية. كما أنّ مدى تأثير ايقافه على مشاركته في باقي العمليّة الانتخابيّة ليس بيّنا بعدُ.

انّ الاعدادات للعمليّة الانتخابيّة تسير بشكل فعّال وناجع. وقد أدّت الحملة المكثّفة لتسجيل النّاخبين التي قامت بها الهيئة العليا المستقلة للانتخابات (ISIE) الى تسجيل 1،455،898 ناخبًا جديدًا منهم 63٪ من النّساء والشباب. وقد دعت الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات والهيئة العليا المستقلة للاتصال السّمعي والبصري (HAICA) وسائل الإعلام إلى الانتباه بشكل خاصّ لدى تغطية أنشطة المترشّحين الذين هم من المسؤولين الحكوميّين والوزراء. وقد عزّزت الهيئة اجراءات مراقبتها وحذّرت المسؤولين الحكوميّين من استخدام موارد الدولة لخدمة أية نشاط يتعلّق بالحملة الانتخابية.

يقدّم هذا البيان تقييماً لفترة ما قبل الانتخابات أعدّته بعثة ملاحظة الانتخابات التّابعة لمركز كارتر ويشمل كذلك تقييما لعمليّتي تسجيل النّاخبين وتقديم الترشّحات، كما يقدّم أيضا توصيات أوّلية للأطراف المعنيّة في العمليّة الانتخابيّة.

وفاة الرّئيس السّبسي والأزمة الدّستورية المحتملة: كانت وفاة الرّئيس الباجي قائد السّبسي بمثابة اختبار للنّضج السّياسي في تونس وطرحت أزمة دستوريّة محتملة. على الرّغم من عدم وجود محكمة دستوريّة التي هي بمثابة المؤسسة التي تتمتّع بالصلاحية الدستورية لإقرار شغور منصب الرّئاسة والإشراف على نقل السّلطة إلى رئيس مؤقت، فقد تمّ تحقيق انتقال سلمي ومنتظم للسلطة. وقد تمّ تفادي الأزمة الّدستورية عندما تدخّلت الهيئة العليا المستقلة لمراقبة دستورية مشاريع القوانين بإقرار وضع الشّغور واشعار رئيس البرلمان محمد الناصر بالشغور النهائي لمنصب رئاسة الجمهورية، ممّا استوجب أداءه لليمين الدستورية كرئيس مؤقت في نفس اليوم الذي توفّي فيه الباجي قائد السّبسي. واستنادا الى الدّستور، لا يجب أن تتجاوز عهدة الرّئيس المؤقت مدّة 90 يومًا.

يُثني مركز كارتر على الشّعب التّونسي وعلى مؤسّساته تبعا للانتقال السّلس للسّلطة إلى الرّئيس المؤقت واجراءات جميع الأحزاب السّياسيّة ومؤسّسات الدّولة التي طمأنت المواطنين بأن وفاة الرئيس لن تتسبّب في أي تعطيل للسّير العادي للدولة. انّ هذا الانتقال السّلس للسّلطة لهو بمثابة العلامة الإيجابية الدالّة على تجذّر المؤسّسات الديمقراطية في تونس وقدرة الدّولة ومؤسّساتها على العمل بنجاعة رغم غياب محكمة دستورية.

على الرّغم من النّجاح في تفادي حصول ازمة دستوريّة، فقد ابرزت الأحداث الأخيرة الحاجة الملحّة للبرلمان المقبل الى إرساء محكمة دستورية فاعلة. وقد نصّ دستور سنة 2014 على ضرورة إرساء محكمة دستوريّة في غضون سنة واحدة من تاريخ اجراء اوّل انتخابات برلمانية في أكتوبر 2014. ولذا يحثّ المركز مجلس نواب الشّعب على التحرّك بسرعة لإتمام إجراءات تشكيل المحكمة فور انعقاده.

التّعديلات الانتخابيّة التي تخصّ وضع جدول زمني جديد للانتخابات الرّئاسية: انّ الحاجة إلى انتخاب رئيس جديد قبل انتهاء عهدة الرّئيس المؤقت تفرض على الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات تقديم موعد الانتخابات الرئاسية من 17 نوفمبر إلى 15 سبتمبر. وسعيا الى احترام الأجل الدّستوري، طلبت الهيئة أيضًا من البرلمان ان يدخل تعديلات عاجلة على قانون الانتخابات من أجل تقصير فترة الطّعون في نتائج الانتخابات الرّئاسية. وقد مرّر البرلمان هذه التّعديلات في 22 أوت. يُشيد مركز كارتر بهذه الجهود المبذولة وكذلك بالخطوات التي اتّخذتها الهيئة لإتمام عمليّة تسجيل المرشّحين في الوقت المناسب. وفي نفس الوقت، يلاحظ مركز كارتر أن الإطار الزّمني المضغوط للطّعون الانتخابية يمكن أن يقوّض الحقّ في الحصول على سبيل انتصاف فعّال، لأنّ المشتكين لن يكون لديهم وقت كاف لجمع الأدلّة اللازمة لإثبات دعواهم وقد تضطر المحكمة إلى إصدار أحكام دون الحصول على المعلومات الكافية لإصدار حكم نهائي.

تكشف التّعديلات التي أُدخلت على القانون الانتخابي على ضرورة قيام البرلمان بمراجعة شاملة للإطار القانوني الانتخابي بعد انتهاء انتخابات 2019 وذلك لمعالجة الثغرات والتّناقضات التي تشوبه كما سبق وتمّت الإشارة اليه في التّقارير الانتخابية النّهائية السّابقة التي أصدرها مركز كارتر. ويجب أن تشمل المراجعة الإطار القانوني لإجراء انتخابات سابقة لأوانها وعمليّة جمع التّزكيات للترشّح للانتخابات الرّئاسية. كما انّه تجدر مراجعة الأحكام الدّستورية المتعلقة بوفاة الرئيس أو عجزه وذلك للحرص على ان تكون الأطر الزمنية لإجراء الانتخابات معقولة وواقعية.

مشروع التّعديلات الانتخابيّة المثيرة للجدل: انّ وفاة الرّئيس السّبسي أنهت إمكانيّة اعتماد تعديلات القانون الانتخابي الخلافيّة التي صاغتها الحكومة وأقرّها البرلمان وأعلنت دستوريّتها الهيئة الوقتية لمراقبة دستوريّة مشاريع القوانين، وتفعيلها في الانتخابات المقبلة. لقد توفّي الرّئيس قبل ان يمضي على الّتّعديلات في الحين الذي يفتقر فيه الدّستور الى فصل واضح يبيّن الوضع القانوني للتّعديلات التي لم يوقّعها رئيسٌ انتهت مدّة تولّيه لمهامّه بشكل غير متوقع. انّ التّعديلات المتعلّقة بالقانون الانتخابي كان من شأنها ادخال عتبة بنسبة 3 بالمائة للدّخول إلى البرلمان ومنع مالكي المحطّات التلفزيونية ورؤساء المنظمات الخيرية عمليا من الترشّح للانتخابات. بالإضافة إلى ذلك، تضمّنت هذه التّعديلات دعوة الى الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات للتّدقيق في مطالب جميع المترشّحين ومنع قبول ترشّح الأشخاص الذين أدلوا بتصريحات تمسّ من القيم الدّيمقراطية وسيادة القانون أو أولئك الذين أشادوا بالنّظام السابق.

أخبر بعض ممثّلي الأحزاب السّياسية بعثة مراقبة الانتخابات في مركز كارتر أنّ التّعديلات تهدف إلى ضمان ايجاد توازن بين المتنافسين الحزبين والمستقلّين. ولكن مع ذلك، يبدو أن توقيت ومضمون التّعديلات يستهدفان بعض المرشّحين المحتملين، كما انّ من شأنها فرض قيود صارمة على حقّ أساسي في المشاركة السياسيّة ألا وهو حقّ المواطنين التّونسيين في الترشح للانتخابات.[1] بالإضافة إلى ذلك، كان يمكن استخدامها لتؤسّس لمجموعة لا متناهية من الطّعون ضدّ المترشّحين الفائزين في الانتخابات الرّئاسية والتّشريعية.

لقد تمّ في 23 أوت ايقاف نبيل القروي وسجنه، الذي هو أحد المترشّحين للانتخابات الرّئاسية ومن بين أبرز رجال الاعمال في تونس، وأحد الأطراف التي من المحتمل كونها مستهدفة بهذه التّعديلات، وذلك بناء على بطاقة ايداع قضائية صادرة عن محكمة الاستئناف في خصوص تهم فساد وغسيل أموال ترجع لسنة 2016 وهي قضية لا تزال في طور التحقيق.

يثير توقيت ايقاف القروي تساؤلات نظراً أن المحكمة الابتدائية سمحت له بالبقاء بحالة سراح منذ سنة 2016 أثناء التحقيق في قضيته. استندت الشكوى الأصلية إلى المعلومات التي قدّمتها منظّمة أنا يقظ، وهي منظّمة مجتمع مدني محليّة، والتي قدّمت أيضًا معلومات تستهدف يوسف الشّاهد المترشّح للانتخابات الرئاسية ورئيس الحكومة الحالي، وحاتم بولبيار عضو مجلس شورى النّهضة السابق والمترشّح للانتخابات الرئاسية الرّاهنة. ولكن، لم يتمّ ايقاف أيّ من هؤلاء المترشّحين الذين تمّ ذكرهم. إنّ بطاقة الايداع الصّادرة في حقّ القروي ليس لها أي تأثير على ترشّحه الرّسمي اذ انه سيتمّ الحفاظ على اسمه على ورقة الاقتراع وسوف يتسنّى للنّاخبين التّصويت له حتى لو ظلّ مسجونا. الاّ انّ توقيت الايقاف يثير جدلا حول الدّوافع السّياسية التي قد حرّكته ويلقي بظلاله على نزاهة العمليّة. ويعني الايقاف أيضًا أنّه على عكس جميع المترشّحين الآخرين، سيكون القروي في وضعٍ من الحرمان، اذ لا يمكنه المشاركة في الحملة الانتخابية. بالإضافة إلى ذلك، انّ مدى تأثير ايقافه على مشاركته في بقية العملية الانتخابية لا يزال غير واضحة.

قواعد وسائل الإعلام والحملات المتعلّقة بالمسؤولين الحكوميّين واستخدام موارد الدّولة: يعتبر القرار المشترك الذي تم توقيعه مؤخراً من طرف الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات والهيئة العليا المستقلّة للاتّصال السّمعي والبصري والذي يوضّح القواعد المنظّمة لعمل وسائل الإعلام أثناء الحملة خطوة جديرة بالثّناء. يدعو هذا القرار المشترك وسائل الإعلام إلى الانتباه بشكل خاصّ لدى تغطية أنشطة المترشّحين الذين هم من بين المسؤولين الحكوميين أو الوزراء. وقد ازداد عدد المسؤولين الحكوميين الذين ترشّحوا للانتخابات بشكل كبيرة في هذه الدورة الانتخابية، مما زاد من خطر استخدام موارد الدولة لدعم أنشطة الحملات الانتخابية.

أصدرت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أيضًا لائحة خاصّة بالحملات الانتخابية تُفصّل ما يُسمح للأحزاب والمترشّحين القيام به وما يُمنع عليهم، بما في ذلك حظر استخدام موارد الدّولة في الحملات الانتخابية. وقد أصدرت الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات تحذيرًا بذلك للمترشّحين وعزّزت قدرتها على مراقبة الحملة الانتخابيّة من خلال توظيف وبعث أكثر من 1500 مراقب للحملة في جميع أنحاء البلاد.

تقديم الترشّحات: أعلنت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أن تقديم الترشّحات للانتخابات الرئاسية يمتد من 2 إلى 9 أوت. وبالرّغم من نقص المعلومات المفصّلة حول بعض قرارات الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات، فإن عمليّات تقديم الترشّحات والتّسجيل تمّت بسلاسة. وبصفة عامة قام موظفو الهيئة العليا المستقلة للانتخابات باتّباع إجراءات التسجيل وأبلغوا المترشحين المحتملين الذين قدموا 10000 و التأمين المالي بأي قصور في مطالب ترشّحهم بطريقة مهنيّة. ولقد تلقّت الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات 97 مطلب ترشّح لمنصب الرّئيس التي وافقت منها على 26 مطلبا ورفضت 71. ونشرت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات القائمة النهائية للمترشّحين البالغ عددهم 26 مترشحا بتاريخ 31 أوت 2019، يومين فقط قبل بدء الحملة الانتخابية.

---

[1] الفصل 74 من الدستور التونسي لسنة 2014، الفصل 40 من القانون الانتخابي، الأمم المتحدة (العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية): التعليق العام عدد 25: الحق في المشاركة في الشؤون العامة وحقوق التصويت والحق في المساواة في النفاذ الى الخدمة العامة (المادة 25)، الفقرة 15.

ولم تقدّم الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أيّة معلومات أو مبرّرات مفصّلة للعموم حول أسباب رفضها لثلاثة أرباع المترشّحين، بما في ذلك أولئك الذين قدّموا العدد المطلوب من التّزكيات. و قد أبلغت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات مركز كارتر أنه لا يمكن الحصول على هذه المعلومات إلا من طرف المترشّحين بشكل شخصي. وفي الأخير، وبعدما حثّت منظمات المجتمع المدني الهيئة على القيام بذلك، قدّمت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات خدمة الرّسائل القصيرة للناخبين للتّحقق ممّا إذا كانت أسماؤهم قد ظهرت في أي من قوائم تزكيات الناخبين. أدّت هذه الخدمة الى تقديم اكثر من 245 شكوى من طرف النّاخبين الذين وردت أسماؤهم في قوائم المزكيين مفادُها انّ أسماءهم أُدرجت دون علمهم.[2] أدّى امتناع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عن إطلاع العموم بشكل كامل على أسباب رفض بعض المترشّحين إلى تكهّنات بأنها استندت إلى اعتبارات أخرى غير الالتزام الصّارم بتطبيق القانون. وفي حين أن العدد الإجمالي للشكاوى المقدّمة يعتبر ضئيلا مقارنة بالعدد الإجمالي لتزكيات النّاخبين، فإن قلّة المعلومات المتاحة للعموم يمكن أن يقوّض ثقة العموم في إدارة الانتخابات.

وعلى الرغم من أن جلسات المحكمة الإدارية بشأن الطعون المقدّمة في قرارات الهيئة برفض بعض الترشّحات أجريت علنًا، وتم منح المرشحين محاكمات عادلة، فانّه الى حدّ الآن لم يتم نشر أي من قرارات المحكمة علنًا. إن غياب الشفافية فيما يتعلق بمسألة تقديم الترشحات لا يمنح الثّقة في الجهاز القضائي وأشعل فتيل التّساؤلات حول الأساس التي قامت عليه قرارات المحكمة.

تم تقديم الترشحات للانتخابات التشريعيّة بشكل منفصل، وقد أشرفت على ذلك الهيئات الفرعية المستقلة للانتخابات في الفترة الممتدّة من 22 إلى 29 جويلية. كان موظّفو الهيئات الفرعية على أهبة الاستعداد لهذه العمليّة وأشادت جميع الأطراف المعنيّة بحرفيّتهم وجهودهم المكثّفة. وبناءً على عمليّات التّسجيل على مستوى الهيئات الفرعية للانتخابات، نشرت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات 1340 قائمة مترشحين مقبولين من 27 دائرة انتخابية في تونس و163 قائمة للستّ دوائر الانتخابية في الخارج بتاريخ 6 أوت.[3]

تسجيل الناخبين: يضمن الفصلان 34 و54 من دستور 2014 لجميع المواطنين التونسيين الذين تبلغ أعمارهم 18 سنة على الاقل الحق في الّتصويت. ويعدّ تسجيل النّاخبين من أفضل الممارسات المتبعة لضمان حق المواطنين في المشاركة في الشؤون العامة لبلدهم، وتحديد أهليّة الفرد للتصويت. وفيما يتعلّق بعمليّة تسجيل النّاخبين، يوجد التزام دولي متعلّق بالاقتراع العامّ مما يتطلّب تعزيز المشاركة على نطاق واسع.[4]

أجرت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات حملة مكثّفة لتسجيل النّاخبين في الفترة التي سبقت انتخابات 2019 والتي أسفرت عن تسجيل 1،455،898 ناخبًا جديدًا، 63 في المائة منهم من النساء والشباب، ليصل بذلك العدد الإجمالي للناخبين المسجّلين إلى 7,088,000 اعتمدت الهيئة في ذلك مجموعة من مراكز تسجيل الناخبين المتنقلة والثّابتة وبذلت جهودًا متضافرة للوصول إلى الناخبين المهمّشين. انّ إجمالي عدد الناخبين المسجّلين يقلّ عن العدد الذي أعلنته الهيئة في جويلية 2019، لأن تقديم تاريخ الانتخابات الرئاسية أثر بشكل مباشر على عدد الناخبين المؤهلين، اذ قامت الهيئة بحذف جميع الناخبين الذين لن يكون عمرهم 18 سنة قبل يوم من الانتخابات. ويُثني مركز كارتر على الجهود التي بذلتها الهيئة للوصول إلى النّاخبين بما فيهم الفئات التي تم اقصائها في الانتخابات الماضية، ولتعزيز شموليّة سجلّ الناخبين.

بالتّعاون مع الجمعيّة التّونسية للنّزاهة وديمقراطيّة الانتخابات ورابطة النّاخبات التّونسيات، أجرى مركز كارتر بحث استطلاعي في الفترة 2016-2018 في مسعى إلى فهم العوامل المسؤولة عن انخفاض نسبة مشاركة الناخبين من بين الشباب والنّساء في الانتخابات السابقة. لقد امتنعت أعداد كبيرة من الشباب والنّساء عن التصويت منذ أول انتخابات ديمقراطية انعقدت في تونس سنة 2011 ، لا

---

[2] أعلنت الهيئة أنها ستعالج هذه الشكاوى، لكنها لم تتخذ أي إجراء حتى الآن. ووفقا لتقارير وسائل الإعلام، تم استدعاء العديد من المرشحين للاستجواب من قبل قاضي التحقيق بشأن ادّعاءات تتعلّق بتزكيات مزوّرة.

[3] نظرت دوائر الاستئناف بالمحكمة الإدارية في 17 استئنافًا بشأن قرارات الهيئات الفرعية برفض بعض القوائم. وقد رفضت المحكمة أربعة عشر قرار استئناف وقبلت ثلاثاً.

[4] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التعليق العام 25، الفقرة 4 و11.

سيّما الذين ينتمون الى المناطق الريفية والمناطق المهمشة في الشمال الغربي والجنوب الغربي للبلاد. وقد أكّدت الانتخابات البلدية التي أجريت في ماي 2018 هذه النّزعة، مما يعكس استياء التونسيين المتزايد إزاء سياسة البلاد.[5]

و قد بذلت الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات بعض الجهود لمعالجة هذه المشاكل وتعزيز تسجيل الشّباب والنّساء. ويحثّ مركز كارتر جميع الأطراف المعنية بالعمليّة الانتخابية، بما في ذلك الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والهيئة العليا المستقلة للانتخابات، على اتخاذ مزيد من الخطوات لزيادة مشاركة الفئات المهمشة في العملية الانتخابية لسنة 2019.

التوصيات: يقدّم مركز كارتر التّوصيات التالية بهدف التّعاون مع الأطراف المعنيّة بالعمليّة الانتخابيّة في تونس وعلى أمل ان تفتح مواضيع نقاش مفيدة قبل الانتخابات وحول الإجراءات المستقبليّة:

- يجدر بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات تعزيز شفافيّة عملها وإتاحة اخر المستجدّات المتعلّقة بالانتخابات للعموم بصفة دورية، بالإضافة الى نشر معلومات مفصّلة على موقعها الالكتروني لإعلام العموم والأطراف الفاعلة في العمليّة الانتخابيّة حول استعداداتها للانتخابات والتحديات التي تواجهها في هذا الاطار.
- يجدر بالهيئة العليا المستقلّة للانتخابات والمجتمع المدني والأحزاب السّياسية تنظيم حملات مكثّفة لتوعية الناخبين و ذلك لضمان حصول النّاخبين على المعلومات اللاّزمة لاتخاذ قرار مستنير يوم الانتخابات. ويجدر بالهيئة كذلك تنظيم حملة تهدف الى تشجيع الناخبين المسجلين حديثًا على التصويت، وخاصة منهم النساء والشباب، كما يجدر تسهيل مشاركة منظمات المجتمع المدني المعنية في جهود توعية الناخبين بشكل فعّال.
- ينبغي للأحزاب السياسية أن تتخذ خطوات لمخاطبة الناخبين مباشرة، وخاصة الفئات المهمشة منهم، بشأن القضايا الأكثر أهمية التي تمسّ الحياة اليومية للتونسيين.
- يجدر أن تقدم المحكمة الإدارية والهيئات القضائية الأخرى معلومات حول الطعون الانتخابية حتى يتمكن العموم من تقييم مداولاتهم القضائية وتجنب أية انطباعات حول وجود تأثير سياسي على عملهم.

الخلفيّة: مركز كارتر في تونس – اتّخذ مركز كارتر له مكتبا في تونس منذ سنة 2011. وقد قام المركز بملاحظة انتخابات المجلس الوطني التأسيسي لسنة 2011 وعمليّة صياغة الدّستور من سنة 2012 الى 2014، والانتخابات الرئاسية والتشريعية لسنة 2014.

وفي اطار انتخابات 2019، ارسل مركز كارتر الى تونس فريقًا مركزيّا من الخبراء في ماي 2019 لبدء مهمة ملاحظة العملية الانتخابية. ثمّ في منتصف شهر جويلية، نشر المركز بالتعاون مع المعهد الانتخابي للديموقراطية المستدامة في افريقيا (EISA) 16 ملاحظا على المدى الطويل لملاحظة العمليّة الانتخابية في جهاتٍ تمتدّ على كامل تراب الجمهوريّة. ويمثّل افراد الفريق المركزي والملاحظون على المدى الطويل 18 دولة مختلفة. وسيتم تعزيز الملاحظين على المدى الطويل وفد أكبر عددا من الملاحظين على المدى القصير الذين من المقرّر وصولهم في 10 سبتمبر.

ويودّ المركز التوجّه بالشّكر الجزيل الى المسؤولين التونسيين وأعضاء الأحزاب السياسية وأعضاء المجتمع المدني والأفراد وممثلي المجتمع الدولي الذين شاركوا وقتهم وكرّسوا طاقتهم بسخاء لتيسير جهود المركز في ملاحظة عملية الانتخابات التشريعية والرئاسية. يقيّم مركز كارتر العملية الانتخابية في تونس من حيث مدى تلائمها مع الدستور التونسي و القانون الانتخابي الوطني والتزامات تونس الناشئة عن المعاهدات الدولية والمعايير الدولية للانتخابات.

---

[5] تشير نتائج البحث إلى أن هناك فرصًا للأطراف المعنية في الانتخابات لزيادة مشاركة النّساء والشباب. وأشارت الدّراسة إلى العديد من الخطوات التي يمكن اتخاذها لتحسين إقبال الناخبين بما في ذلك: الحاجة إلى تعزيز حملات التوعية المدنية وتوعية الناخبين التي تستهدف الشباب والنساء؛ توضيح الصلة بين التسجيل والتصويت؛ تعزيز آليات الرقابة والعقوبات ضد الانتهاكات التي يقوم بها الأحزاب والمترشحون؛ الترويج لجيل جديد من القادة الذين يستجيبون لتوقعات الشباب؛ برامج انتخابية قابلة للتطبيق وعملية وقادرة على تلبية تطلعات المواطنين.

تعمل بعثات ملاحظة الانتخابات التابعة للمركز وفقًا لإعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات. وسيقوم مركز كارتر بصفته منظمة ملاحظة انتخابات مستقلة، بإبلاغ السلطات التونسية والشعب التونسي بشكل فوري بالنتائج التي تتوصل إليها من خلال إصدار بيان أولي بالنتائج والاستنتاجات بعد فترة وجيزة من يوم الانتخابات، متبوعًا بتقرير نهائي شامل في الأشهر التي تلي الانتخابات.